اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

التعريف بالهوية المؤسسية
للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تشرين الأول، ٢٠١٣

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

هاتف : ٩٦٢٦٥٥٦٠٧٤١ فاكس ٩٦٢٦٥٥٢٦٧٦٨ ص.ب : ٥١١٨ عمان ١١١٨٣ الأردن

البريد الإلكتروني : jncw@nets.com.jo الموقع الإلكتروني : www.women.jo

سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة

إن إصرار جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وتأكيده على أخذ المرأة الأردنية لدورها في بناء الوطن والأردن الحديث يعتبر أكبر دعم لمسيرة المرأة، مع التأكيد على أهمية إثبات المرأة لقدرتها على المشاركة الفعّالة ولعب الدور المأمول في خدمة الوطن ومواجهة التحديات في الميدان. فعندما يفتح جلالته كل الأبواب ويضع من أولوياته ممارسة المرأة لدورها، فيجب علينا كقطاع نسوي المزيد من العطاء لدعم مسيرة التنمية الوطنية وخدمة مجتمعنا. وبالرغم من أدوار المرأة المتشعبة، إلا أنها قادرة على إشغال هذه الأدوار بكل ثقة وتصميم.

(من كلمة سمو الأميرة بسمه بنت طلال المعظمة أثناء رعايتها للحلقة النقاشية في جامعة مؤتة بعنوان: دور المرأة في التنمية السياسية في إقليم الجنوب).

مرجعيتنا

جاء إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كهيئة شبه حكومية بتاريخ (١٩٩٢/٣/١٢) بقرار من رئاسة الوزراء وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، تقديراً لدور المرأة وتعبيراً عن استجابة الأردن لاحتياجات المرأة والمجتمع، وتأكيداً على جدية التزام الأردن بتنفيذ سياساته وتعهداته الوطنية والعربية والدولية، بما فيها الالتزام بإيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء.

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١، تُعد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وعلى كافة الجهات الرسمية الاستئناس برأيها قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك، وتَرفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

وقد قامت اللجنة الوطنية بافتتاح مكاتب ارتباط لها في محافظات المملكة، حيث شملت المرحلة الأولى، محافظات: اربد، المفرق، عجلون، مادبا، الكرك، والعقبة.

محافظات المملكة التي تم افتتاح مكاتب للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فيها

رؤيتنا

لجنة فاعلة ذات نهج تشاركي، تسعى لضمان حقوق المرأة، وتشكل مرجعية للمعنيين / ات بقضاياها. تعمل كمرصد وطني لمتابعة وتقييم أوضاع المرأة الأردنية، وكمحفز لإنتاج المعرفة ونشرها، وكبيت خبرة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، سعياً للارتقاء بواقع المرأة والوصول إلى مجتمع تسوده العدالة النوعية وتكافؤ الفرص والشراكة في التنمية المستدامة.

رسالتنا

القيام كلجنة شبه حكومية تُعد المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، بانتهاج منحى تشاركي وبناء الشركات الفاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون المرأة وقضاياها، وممارسة دور وطني متعدّد الأبعاد، يشمل:

- العمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها وتمكينها في مختلف المجالات.
- إحداث تغييرات إيجابية ملموسة في أوضاعها وتطويرها.
- إزالة أي من أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية، وتطوير التطبيقات والممارسات لتحقيق العدالة والمساواة.
- المحافظة على الإنجازات التي حققتها المرأة والحقوق الممنوحة لها بموجب الدستور وتعظيمها، وتحقيق مشاركتها الفاعلة والمتساوية مع الرجل في مجالات الحياة كافة.

شعارنا

قيمنا الرئيسة

الصدق والأمانة، الانتماء والإخلاص، المبادرة والمثابرة، العمل بروح الفريق، الشفافية والمساءلة، الثقة والمشاركة، والإبداع والتميز.

موجّهات عملنا

- مبادئ الدستور الأردني.
- مبادئ حقوق الإنسان.
- الرؤية الملكية الشمولية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للأردن ودور المرأة في بنائه.
- توجيهات ومبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله الهادفة للارتقاء بالمرأة وتمكينها.
- التوجيهات والأطر العامة التي حددتها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة.

- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠١٣– ٢٠١٧)، والرؤية المستقبلية للمرأة المتضمنة فيها.
- خطابات العرش السامي في افتتاح دورات مجلس الأمة، وكتب التكليف السامي والردود عليها.
- أولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها كما يتوافق عليها المجتمع، استناداً إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة.
- التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل ومخرجات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية.
- الصلاحيات المناطة باللجنة في قرار تأسيسها والقرارات اللاحقة ونظام اللجنة.

منطلقات أساسية في عملنا

- حقوق المرأة هي حقوق الإنسان.
- الإيمان بقدرات المرأة وتطلعاتها، وتقدير إسهاماتها وإنجازاتها، والالتزام باحتياجات الأسرة والمجتمع.
- البناء على الخبرات التراكمية والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات ولمؤسساتنا الوطنية.
- التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.
- المرأة في مختلف المحافظات محور اهتمامنا الرئيس.
- النهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا المرأة.
- المنهجية العلمية – العملية في البحث والتقييم والتطوير.
- الانفتاح على التجارب وأفضل الممارسات العربية والعالمية، بما يلائم خصوصية البيئة الأردنية.
- التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة قضايا المرأة.

مهماتنا ومسؤولياتنا

- وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة.
- دراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة، للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- اقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة، وتحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات.
- متابعة تطبيق القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ السياسات والاجراءات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.
- تشكيل الشبكات والفرق العاملة مع الأمانة العامة للجنة، للعمل معها في تحقيق أهدافها.
- تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات وتفعيل النشاطات على المستويات المحلية والعربية والدولية.
- المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستشارية التي تشكلها الحكومة في ما يتصل بقضايا المرأة.
- تمثيل المملكة في الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وتحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، ودراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذها وإيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

أهدافنا المنشودة

١. مساهمة اللجنة كقوة ضغط فاعلة ومؤثرة في نشر الوعي العام بأهمية دور المرأة وترسيخ مكانتها في تقدم المجتمع، وكسب تأييد الفئات المختلفة لقضاياها.

٢. بلورة قضايا المرأة واحتياجاتها وفقاً لأولوياتها، والعمل على إدراجها في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية.

٣. العمل كمرصد وطني لتحليل الآليات التي تعمل في مجال المرأة وتوثيقها ومأسستها، وتطوير نظم وإجراءات متابعة وتقييم فاعلة لقياس مدى ما تم تنفيذه من قبل المؤسسات الوطنية في إطار تحقيق الأهداف المنشودة في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية المعنية بتطوير واقع المرأة والنهوض بها.

٤. العمل على تّطبيق الاتّفاقيات والمعاهدات الدّوليّة التي صادقت عليها الحكومة، فيما يتعلق بحقوق المرأة، وحشد التأييد لإحداث التّعديلات التشريعية وضمان الشفافية في تطبيقها.

٥. بناء وتعزيز قدرات مختلف العاملين/ات والمعنيين /ات في اللجنة والفرق والشبكات العاملة معها من المؤسّسات الوطنية: الرسمية والأهلية ومنظّمات المجتمع المدني، باعتبارها أذرعاً فنية فاعلة ومتعاونة.

٦. تفعيل قنوات الحوار والتواصل مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة في القطاعات: العام، والخاص، والمجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث، لتبادل الرأي والرؤية حول القضايا المتعلقة بتمكين المرأة.

٧. تفعيل التواصل والتشبيك مع المنظّمات والهيئات العربية والدوليّة، التي تتبنى قضايا المرأة وتسعى لتعزيز دورها في المجتمع.

هيكلية اللجنة الوطنية

تضم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عضويتها (٢٢) شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وشخصيات وطنية بارزة. تعمل الأمانة العامة للجنة الوطنية وفق منحى تشاركي، بإشراف مباشر من الأمينة العامة للجنة.

قامت اللجنة الوطنية استناداً إلى مهماتها ومسؤولياتها بتشكيل العديد من الفرق واللجان والشبكات المتخصصة التي تتعاون معها في تحقيق أهدافها الوطنية، هي:

- شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية.
- اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية.

- شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة".
- شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "نشميات".
- فريق العمل القانوني.
- الفريق الإعلامي.
- لجنة الأحزاب السياسية والمرأة.
- شبكة النقابيات والمهنيات.
- شبكة دعم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- إضافة إلى لجان يتم تشكيلها لأهداف محددة مثل: اللجنة الوطنية لتفعيل القرار (١٣٢٥)/ المعني بتعزيز دور المرأة في منع الصراعات وبناء السلام.

إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠١٣-٢٠١٧):

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢١-١١-٨-٩٣٦٥ بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٤، المتضمن تكليف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والعمل على تحديثها وتطويرها. وانطلاقاً من آليات العمل التي تعتمدها اللجنة الوطنية في تحقيق ذلك؛ والتي تتلخص في: تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية. قامت اللجنة الوطنية بجهد وطني شمولي تكاملي لإعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية – الثالثة – للمرأة الأردنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، والتي تنبثق من أحكام الدستور الأردني وتتماشى مع الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١١-٢٠١٣)، مثلما تنسجم مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات المعنية بقضايا المرأة، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع ومبادئ حقوق الإنسان. وقد تم إعداد الاستراتيجية لتكون إطاراً مرجعياً لعمل اللجنة الوطنية والمؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بتمكين المرأة والارتقاء بواقعها وتعزيز مشاركتها في مختلف الميادين.

ولغايات تعرّف واقع المرأة وأوضاعها في مختلف المجالات، وتحديد الإيجابيات لتعظيم أثرها وتحديد الفجوات للعمل على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتجاوزها، فقد تم توظيف تحليل البيئة الكلية (PESTEL Analysis) لتشخيص واقع قطاع المرأة، الذي اشتمل على تحليل التأثيرات التالية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية. إضافة إلى تطبيق تحليل (SWOT) لواقع قطاع المرأة، الذي اشتمل على تلخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية، وتحديد التحديات/ التهديدات السائدة في البيئة الخارجية، إضافة إلى تعرّف الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لاستثمارها في تحويل نقاط الضعف والتحديات والتهديدات إلى نقاط قوةٍ والبناء عليها.

كما تم اعتماد النهج التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات في التعامل مع قضايا المرأة، عن طريق تعزيز التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع مختلف المؤسسات الوطنية الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين الأكاديمي والإعلامي والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة. وروعي الانفتاح على التجارب والخبرات وأفضل الممارسات والمستجدات والمنهجيات المتطورة المتبناة في إعداد الاستراتيجيات والخطط والتقارير العربية والدولية، والإفادة منها بما يلائم خصوصية البيئة الأردنية، والتوظيف الفاعل لوسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنوعة في خدمة قضايا المرأة.

وانطلاقاً من اهتمامنا بأولويات المرأة ومتطلباتها في مختلف محافظات المملكة، وإيماناً بضرورة البناء على الخبرات التراكمية والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات ولمؤسساتنا الوطنية، فقد تم تنفيذ حملة وطنية للحوار حول وضع المرأة وأولوياتها في محافظات المملكة؛ تضمنت عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وورش العصف الذهني التي بلغ عددها (٢٥) لقاءً عُقدت في إطار المشاورات والاستشارات لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠١٣- ٢٠١٧)، والتي تم خلالها تفعيل النقاش والحوار مع مختلف هيئات المجتمع وقطاعاته المختلفة رجالاً ونساءً.

علماً بأن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (٢٠١٣–٢٠١٧) عُنيت بإدماج أحدث المستجدات المتصلة بتمكين المرأة "اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً" والتي تم صياغتها وفق مجموعة متكاملة من المحاور؛ هي:

- **محور الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (أي التمكين الاجتماعي)**؛ الذي يتضمن مجالات فرعية عدة، هي: التعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، والبيئة والتغير المناخي، والمرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، بما في ذلك؛ الأمن الغذائي، والمأوى والإسكان، والمرأة المعوّقة، والمرأة كبيرة السن.

المجالات الأساسية لمحور التمكين الاجتماعي "الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية"

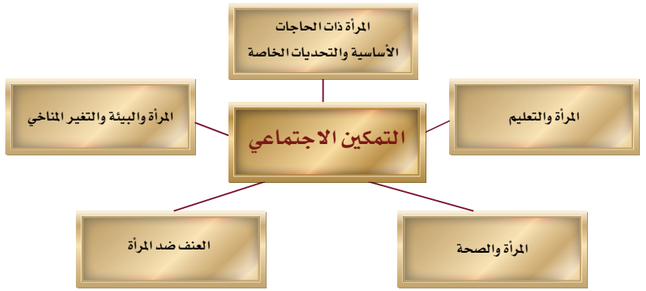

- **محور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة**؛ الذي يشمل المرأة في: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والمجالس البلدية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
- **محور التمكين الاقتصادي للمرأة**؛ الذي يتناول المرأة العاملة، وسيدة الأعمال، والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة، والمُعيلة للأسرة.

كما تتضمن الاستراتيجية مجموعة من المحاور المستعرضة؛ التي تندرج أهدافها ضمن جميع محاور الاستراتيجية ومجالاتها، وتشمل:

- **الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة**؛
- **الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**؛
- **دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية.**
- **التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة**، الذي يتضمن (الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز والنزاهة، وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم، والبحث العلمي والمتابعة والتقييم، وحفز التمويل وبناء الشراكات).

المحاور الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية
2013 – 2017

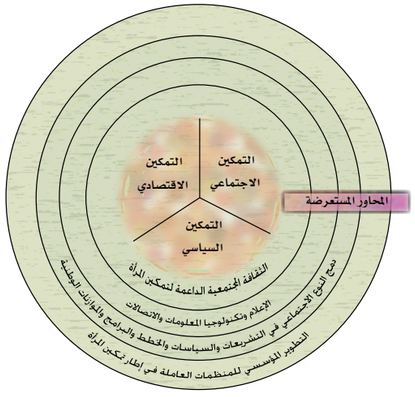

وقد تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية من قبل مجلس الوزراء؛ في اجتماعه الذي عُقد يوم الأحد الموافق ٢٠–١–٢٠١٣ بموجب القرار رقم (٩٥٩). حيث تم اعتماد وثيقة الاستراتيجية التي تُمثل "التوجهات والملامح العامة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" فيما يخص مختلف المحاور والمجالات المتصلة بتمكين المرأة "اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً"، وبذلك يكون مجلس الوزراء قد أقر هذه التوجهات والملامح العامة للعمل الوطني والمؤسسي في مجال تمكين المرأة في المرحلة المقبلة، كما تم تعميم الاستراتيجية من خلال مجلس الوزراء على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. وسيتم تفعيل العمل بالاستراتيجية كما تم إقرارها من مجلس الوزراء لفترة الخمس سنوات القادمة (٢٠١٣–٢٠١٧) بإذن الله. وقد تم إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية في ضوء ذلك، وتنظيم برنامج توعوي متكامل للتعريف بالاستراتيجية بمختلف محاورها ومجالاتها في مختلف محافظات المملكة. كما سيتم العمل على حشد التمويل للمشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الهادفة إلى تمكين المرأة في مختلف القطاعات والأقاليم، والتي سيتم تنفيذها أيضاً وفق منحى تشاركي مع مختلف الجهات والقطاعات المعنية بشؤون المرأة وقضاياها.

شكر وتقدير

إن الارتقاء بواقع المرأة الأردنية في المجالات الحياتية كافة، وتمكينها من المساهمة الفاعلة المتفاعلة في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي يُعد "مسؤولية مشتركة"، مما يتطلب منا جميعاً رجالاً ونساءً في كافة مواقعنا، أن نعمل معاً بمنهجية علمية – عملية، وبمنحى تشاركي، بالإفادة من تراثنا وحصيلة التجارب والخبرات التراكمية والدروس المتعلمة لمؤسساتنا الوطنية، وبالاطلاع على أفضل التجارب والممارسات العربية والعالمية.

ويسر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أن تتقدم برسالة شكر وتقدير لكل من شركائها المتعاونين معها في التخطيط لبرامج تمكين المرأة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها وتطويرها، وهم:

- الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية الداعمة للجنة.
- المجالس واللجان والهيئات الوطنية الداعمة لقضايا المرأة.
- الجامعات ومراكز البحث والدراسات المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- وسائط الإعلام المختلفة؛ المرئي، والمسموع، والمطبوع، والإلكتروني.
- منظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية والقيادات المجتمعية المتعاونة مع اللجنة في تنفيذ برامجها ومشاريعها.
- مؤسسات القطاع الخاص الداعمة لقضايا المرأة.
- الجهات المانحة الداعمة للجنة والمساهمة في تمويل برامجها ومشاريعها.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women